بعد سنة ثم وصل الى مصر وفي نظن انه مات بها وسلم الى الصعيد وانه بقي بمدينة مصر الى ان
سلم منها الى الحجاز **طبيعة** قال صاحب الترجمة ينتهي عن لباس الصوف الرايب الذي يمر بالدهن
منعصرها وتتخذ منه الجوخات والقبعة الرفيعة الشبيه بالحرير لونه وصنعه وقد بينته وهو
لباس غالب علماء مصر والشام والحجاز وغيرها ويرون بطلان الصلاة فيه قليلا
لانه استيفاء الحي من اهل البلاد التي يأتي منها انهم ينتجون عن الغنم وهي ميتة وانه لا يكون
ذكاة ويزاد بعضهم ذلك الحال من الرطوبة والرطوبة ولذا قيل انه كزلال مهما نجس ولم يطهر
لا بالدباغ الصعيد كتب سؤالا في ذلك الى شيخ المالكية بمصر شيخنا وجهه الله فكان من جملة
جوابه على ما قال انه ان ثبت ذلك يخرج على احد الاقوال في نجاسة ما سنة او اضطراب
لعموم البلوى به بل الاقرب بالنسبة وجهه الى الجواب على ما حققه الحطاب وغيره
والقول بالعفو لم يقل احد بتشهير جلا يعول عليه جلا جلا بالنون فوشهر ايضا وهو
ممن شاهد الجلاب قال صاحب الترجمة ولم ار للقباء هذا تشهيرا في ذلك وكان ما قرره
الشيخ الاقصري واصحابه بمقتضى ذلك لان الحال في ذلك الوقت مع المتقولون بجواب سليم
عليه من لا سبيل للكي بسنه ولا غيره كما من الكتابة **قلت** وفيه البحث والكلام حتى
صاحب الترجمة باحد بثلاثة امور احدها ما كان يورد على نجسه ولا يزيل تغيبه
وقال الحال بعض الناس فيه ذلك على فحوى المفهوم في سيل الحمير ونحوها وكان
اذا ذاك بالقاهرة وهو ان الصوف المذكور ان سلم انه كان متنجسا ما التنجس منه جزء
قليل في اصله وهو اقصى ما يسوغ له يطهر بالغسل ومن المعلوم او هو ذا
لا يصير الوهن الحال الذي يلبس فيها الا بعد اعمال كثيرة من غسل ومرد ودعك وفي
اثناء ذلك ينسج ويغسل ذلك ويعلوه ان ذلك الجزء القليل لا يبقى على ما قرات هذا الاعمال
ولا ينفي بعضها

ايضا

ولا يبقى بعضها بل يطهر بالكلية واذا تحقق ان غير النجاسة خرد هب بالماء لم يمنع
ما سواه ولو نجس فطعن من هذا الصوف وتنجست نسجا انها لم يجر فيها ما يتوهم
انه من اجل النسج اذ لم يبق الا الصبغ المستلب للعين وهو الذي قاله شيخ وصاحب الترجمة
يفرح بذلك بتنقيحات عقلية ويقول انا فرحت فقد نجا سنة هذا الحل هذا بطهر
لا بتغير ولا يغير مع احتمال الفداء جزء ولو مثل ابرة في جميع الجبة الكبيرة لم
تعتبر قطعة منها ولم يجر فيه بنية ولا يراعى بسلامة الجوخة كلها بل ولو قطعت جوخة
ولم يجر فيها ما فيها احتمل لا يجر فيه **قلت** ومثل هذه التدقيقات بلا احتمالات
العقلية تتبرا عنها الفروع الفقهية المبنية على غلبة الظن الذي يكتفى فيه القطع اذ لم
يبنها على ما محققت لنا عبادة اذ ما مر ملاو ولا ثوب ولا وهو محتمل عقلا ان يكون تعلق
به شيء النجاسة وبعد غسل المتنجس ايضا على هذا التدقيق بطهر لا نفسل لا ينجى
احتمال بقاء جزء قليل من النجاسة في خلل الغسول احتمالا عقليا لكن لا مكلم في
ذلك انما يتكلمون بما يغلب على الظن مستندا في ذلك الى حكم العادة والمجرد النظري
العقلي انه لم يستند الى عادة بالغلبة بمعنى غسل ثوبه حتى غلب على ظنه ان اجزاء النجاسة
كلها خرجت مع الماء وبعد طهر ثوبه مستندا في ذلك الى ان العادة في مثل هذا الغزل
من الماء لهذا الغزل الجاسة مع مثل هذا العمل وتوالي الصب ان يبقى فيه من النجاسة بعد هذا
العمل لا تبالي مع ذلك بما يجري العقل من فيه وهو لا يجزي غير مستند الى ذلك الى عادة ولا
امارة من لون او طعم او ريح او ما يقوم مقامها مجتمعين في مثل هذا او اشباهه هذا اكثر وهو
غسل المخرج لا استنجاء فليس بجيد بل اذا غلب على ظن النقاء مستندا الى امارة كحمرة وشدة
العمل وذهاب الرطوبة بعد ان ذلك الجزء القليل تعميم العفو الرطوبة والجسم الغسل واذا غلب على

Copyright © King Saud University